



الخميس، ٣ شباط/فبراير ٢٠١١
للنشر الفوري

بيان صادر عن خوان سومافيا مدير عام منظمة العمل الدولية حول الوضع في مصر

تابع العالم باحترام كبير التعبير الواسع النطاق والشجاع عن إرادة الشعب المصري خلال أحداث الأيام الأخيرة. وفي ظل المرحلة الحرجة القادمة، من الهام أن تتعهد الحكومة وغيرها من الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات السلمية الهدفة إلى تمهيد الطريق أمام عصر جديد من العدالة الاجتماعية في تاريخ مصر المشرف. نعتبر أنه من المؤسف والمحزن أن تسجل الخسائر في الأرواح هذا العدد المرتفع الذي من الضروري ألا يرتفع أكثر.

إلى جانب ذلك، أضم صوتي إلى صوت أمين عام الأمم المتحدة في التشديد على ضرورة أن "يصغي قادة مصر بانتباه وصدق إلى صوت الشعب المصري وأن يضطليعوا بمسؤوليتهم التي تتجلى أولاً بتأمين العمل اللائق والفرص الجيدة في سبيل الحفاظ على العيش الكريم".

طوال سنين عديدة، كانت منظمة العمل الدولية تشير إلى العجز في مجال العمل اللائق في مصر وفي عدد من الدول الأخرى في المنطقة حيث استمرت البطالة والعمالة الناقصة والعمالة الغير الرسمية في تسجيل أعلى نسب لها في العالم وقد أدى الفشل في معالجة هذا الوضع بشكل ناجع وتداعياته على حالة الفقر والتنمية غير المتوازنة إلى جانب القيود المفروضة على الحريات الأساسية إلى هذا التدفق التارخي للمطالب الشعبية.

ومن ناحية أخرى، ما شكل مصدر قلق دقيق وطويل الأمد بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية هو المناخ المقيد للتشريعات في مصر الذي منع التعديبة النقابية ويحدها بعمل اتحاد واحد لنقابات العمال ويعن انخراط العمال في نقابات عمالية من اختيارهم. وقد أعرب مؤتمر منظمة العمل الدولية مؤخرًا في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠١٠، عن أسفه من عدم إحراز الحكومة أي تقدم ملموس ذات صلة بهذه النقاط الأساسية ودعا إلى خطوات حقيقة في المستقبل القريب نحو ضمان حق جميع العمال بتكوين منظمات نقابية من اختيارهم والانضمام إليها من دون أي تدخل من جانب الحكومة.

وعلى الرغم من ذلك، أدت التحركات التي شهدتها مصر برمّتها خلال الأيام الفائتة إلى تشكيل الاتحاد المستقل لنقابات عمال مصر الذي دعا إلى استحداث فرص العمل وتحديد الحد الأدنى للأجور وضمان الحماية الاجتماعية والحرية النقابية.

وفي هذا الإطار، أرحب بالتطورات الجديدة في مجال ممارسة حقوق العمال المصريين الذين من الواجب أن يكونوا أول من يسمع صوته اليوم. وبالتالي، من دواعي قلق منظمة العمل الدولية أن يتعرّض أي فرد لأي نوع من التمييز أو العقاب بسبب ممارسته لحقوقه الأساسية. وفي ظلّ الأوضاع الراهنة، أدعو بشكل خاص السلطات المصرية إلى منع أيّ من هذه الممارسات وضمان كل الحماية الواجبة للأفراد المحتاجين إليها.

وأخيراً، كلني ثقة بأن جميع المصريين سيتوصلون إلى سبيل للتلاقي سعياً إلى ضمان مستقبل كريم وعمل لائق لشباب مصر. تبقى منظمة العمل الدولية مستعدة لتقديم المساعدة اللازمة نحو تحقيق هذا الهدف.

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

فرح دخل الله، مسؤولة الاعلام الإقليمي،
منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية
هاتف: ٩٦١-٧٥٢٤٠٠ (مقسم ١١٧)
جوال: ٩٦١-٧١-٥٠٥٩٥٨

dakhllallah@ilo.org